



Câmara de Comércio
ÁrabeBrasileira
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

نشرة قسم الاستخبارات التسويقية

يناير، 2021



أبرز ما شهدته التجارة البرازيلية مع الدول العربية

(متغيرات يناير 2021)

التصدير: 891,85 مليون (%)7,4+

أبرز الوجهات: مصر 209,35 مليون دولار (%)77,6+، والمملكة العربية السعودية 143,71 مليون دولار (-%)14,7)، والبحرين 123,24 مليون دولار (%)48,8+.

أبرز المنتجات: خام الحديد 197,95 مليون دولار (%)136,7+، والسكر 159,71 مليون دولار (-%)13,7)، ولحوم الدجاج 150,15 مليون دولار (-%)11,7-

شهد شهر يناير 2021 أرقاماً قياسية منذ عام 2017 في صادرات القمح ومخاليط الجاودار 26,78 مليون دولار)، والفلفل (6,4 مليون)، والدهون/الزيوت النباتية (5,1 مليون).

أبرز الزيادات مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020 (الإجمالي - التباين - أبرز المنتجات المسئولة): مصر 209,5 مليون دولار (+%)77,6+

الذرة (119,09 مليون دولار (+%)227,6+)، والسكر (34,87 +%)543)، والورق المقوى (3,16 مليون | +%)652+)

عمان (84,47 مليون | +%)478+)

خام الحديد (74,12 مليون | صفر في عام 2020)، والسيارات (281,2 ألف | صفر في عام 2020)، والبيوض ودواجن الاستهلاك (253,75 ألف | صفر في عام 2020)

التبادلات التجارية: 1220,40 مليون (%)17,3+

رصيد الميزان التجاري (فائض بالنسبة للبرازيل): 563,30 مليون (%9,2-)



الاستيراد: 328,55 مليون (%)56,4+)

أبرز المصادر: المغرب (100,64 مليون | %95,5+)، والجزائر (60,64 مليون | 101,4+)، وقطر (52,48 مليون | +%)329+)

أبرز المنتجات: الأسمدة (156,08 مليون دولار | %51,8+)، والوقود المعدنية (62,47 مليون دولار | +%)49,7+)، والبلاستيك (34,31 مليون دولار | .%178,7).

سجلت واردات الألومينيوم البرازيلية من الدول العربية خلال يناير 2021 رقماً قياسياً منذ عام 2017 حيث بلغ 27,11 مليون دولار أمريكي (11)

أبرز الزيادات مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020 (الإجمالي - التباين - أبرز المنتجات المسئولة): المغرب (100,64 مليون دولار | +%)95,5+)

الأسمدة (78,42 مليون دولار | +%)118,3+)، والكيماويات غير العضوية (7,75 مليون | +%)137,9+)، والأسماك والقشريات إلخ.. (7,49 مليون | +%)44,2+)

قطر (52,48 مليون دولار | +%)329+)

الأسمدة (41,55 مليون دولار | +%)281+)، والوقود المعدنية (4,71 مليون | صفر في عام 2020)، والألومينيوم ومشقاته (3,86 مليون | +%)189,3+)

1- الوضع الراهن والتنبؤات الاقتصادية لعام 2021

أدت عودة تطبيق تدابير العزلة الاجتماعية جراء تسجيل إصابات جديدة بفيروس كورونا، إلى تقييد حركة المواطنين، ما انعكس سلباً على الاقتصاد على المدى القصير. ولعل بدء وتقع حملة التلقيح، بالتزامن مع السيولة العالمية المتوقعة في السوق الدولية (متاثرة بالتدابير الجديدة المتخذة لتحفيز الاقتصاد في الدول المتقدمة) يشجعان دخول الاستثمارات إلى الدول الناشئة.

من المتوقع أن يشهد عام 2021 إعادة توازن في مستويات المخزون، واستئناف لحركة التجارة الدولية، وبเดء عملية التطعيم، وما يتبعها بطبيعة الحال من إعادة فتح للبلدان. ولكن في المقابل لدينا بعض الشكوك التي ستستمر بالظهور: كذلك المرتبطة بتفعيل عملية التلقيح في كافة دول العالم (ما إذا كان العرض من اللقاحات سلبياً كامل الطلب عليها)، وببيان المحفزات الاقتصادية الجديدة المقدمة من حكومة (جو بايدن) في الولايات المتحدة الأمريكية (التي حصل فيها الحزب الديمقراطي على الغالبية في مجلس الكونغرس)، والسرعة التي سيتم فيها استهلاك المدخرات المجمعة من الناس خلال فترة الجائحة.

تنبؤات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021



اضطررت دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2020 لمواجهة مشكلة مضاعفة: كوفيد-19 وانخفاض أسعار البترول. صندوق النقد الدولي يتوقع زيادة في أسعار النفط بنسبة 20% في عام 2021، ومع ذلك ستتبقى أقل من الأسعار المسجلة في العام 2019.

النقطة المشتركة في خطة التنمية الاقتصادية، والتي من المتوقع لها وبقية أن تحقق مكاسبًا في الإيرادات على مدى السنوات القادمة، هي أن قطاع السياحة والترفيه قد حقق نتائجًا سلبية للغاية في إيرادات الحكومات المحلية. وفي أوضاع مالية بعيدة كل البعد إلى أن توصف بـ "المستدامة" على مدى السنوات القادمة (انخفاض في الطلب وفي أسعار البترول، المادة الرئيسية داخل محفظة الصادرات)،

يمكن توقع تغيرات في السياسات الضريبية وفي الإنفاق العام على مدار العام، وإصلاحات اقتصادية من شأنها أن تأتي بأكبر جذب لوكلاء القطاع الخاص، وكذلك استمرارية المساهمات الكبيرة للموارد في تنمية ما يسمى بـ "الاقتصاد الأخضر" وفي توليد الطاقة النظيفة في المنطقة.

ففي يناير 2021، أعلن صندوق الاستثمار العام السعودي (الصندوق السيادي) عن خطط لمضاعفة حجم الأصول حتى عام 2025، بحيث ترقي قيمتها إلى 1,07 تريليون دولار أمريكي، وبالإمكان الوصول لـ 2 تريليون مع حلول عام 2030. وتتمثل خطة الصندوق في استثمار حوالي 40 مليار دولار في العام الواحد ولغاية 2025 في مشاريع محلية. ومن بين القطاعات التي ستشهد نمواً تلك الاستثمارات: الصحة والطاقة المتتجدة والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية والإعلامية والغذاء والزراعة (تسعي البلاد لأن تتحول إلى مرتعة عالمية في صناعة ونقل المواد الحلال، وخاصة في مجالات الغذاء ومستحضرات التجميل ومنتجات الصيدليات) والبناء المدني والدفاع الجوي الفضائي والسياحة وغيرها من القطاعات.



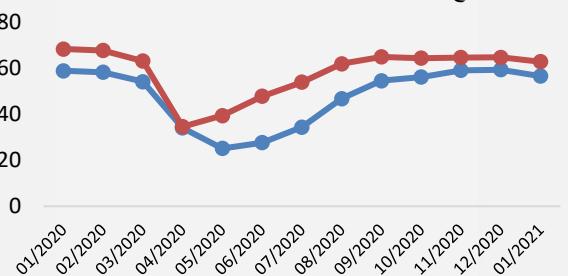
نتج عن الرقمين السابقيين مبادلات تجارية بقيمة 30,74 مليار دولار، وعجز في الميزان التجاري بقيمة 1,25 مليار (بالنسبة للبرازيل). وهذه القيم هي، على التتابع، أكبر بـ 0,2% وأقل بـ 33,3% من النتائج المحققة في الشهر الأول من عام 2020.

التجارة الخارجية للبرازيل مع دول العالم (يناير 2021 - مليارات الدولارات)



لا تزال الدول العربية محافظة على أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للتجارة الخارجية البرازيلية. إذ تجاوزت قيمة الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية عتبة الـ 891,85 مليون دولار خلال الشهر الأول من عام 2021، معتبرة عن زيادة بنسبة 7,4% بالمقارنة مع الشهر نفسه من عام 2020. وهذا الرقم يبقى الدول العربية في المرتبة الثالثة كثاث أبرز وجهة لل الصادرات البرازيلية، وراء كل من الصين (4,04 مليار دولار أمريكي) والولايات المتحدة الأمريكية (1,4 مليار) فقط.

مستويات الثقة عند رواد الأعمال الصناعيين في البرازيل*



*قيمة أكبر من 50 تشير إلى توقعات إيجابية

إن عدم المضي في مشروع الإصلاحات الاقتصادية سيخلق المزيد من العائق التي يجب تجاوزها من أجل مشروع النمو المستدام للاقتصاد البرازيلي. ومن المتوقع أن تستمر الزيادات في أسعار السلع الزراعية والوقود على مدار عام 2021.

2- الميزان التجارى (يناير 2021)

وصلت عائدات الصادرات البرازيلية إلى دول العالم في شهر يناير إلى 14,81 مليار دولار أمريكي، وهذا يعبر عن نمو بنسبة 2,2% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020. وبدورها المصاري夫 على المستورادات بلغت 15,93 مليار دولار، أي بانخفاض 1,5% بالنظر إلى الفترة ذاتها من العام الماضي.

تباً صندوق النقد الدولي نمواً في التجارة الدولية بنسبة 8% تقريراً خلال عام 2021، مصحوباً بتسارع كبير في أداء القطاع الخدمي بالمقارنة مع وتيرة تجارة البضائع والسلع، وذلك سينتاسب مع مدى تلاشى تداعير التباعد الاجتماعى واستئناف أنشطة الترفيه والسياحة (بما فيها الأعمال التجارية).

وأما الاقتصاد البرازيلي فمن المحتمل أن ي بدء وتيرة نمو منخفضة في ظل انتهاء المساعدات الطارئة الممنوعة من الحكومة الفيدرالية، أو حتى مع استمرارها، ولكنها حالياً ستكون بقيم أقل وستخخص لفئة سكانية أكثر فقرأ، في حال تم منحها مجدداً. وعلى الرغم من أن الشكوك كثيرة، إلا أنها لم تؤثر سلباً على توقعات رواد الأعمال الصناعيين في البرازيل، والتي كما يبدو في المخطط اللبناني المقابل، بقيت إيجابية، سواء فيما يتعلق بالظروف الحالية أم بالتنبؤات المستقبلية.

تعاني البرازيل اليوم من وضع مالي حساس، ومن المحتمل صدور برنامج جديد للمساعدات الطارئة، ستكون نتيجته خلق المزيد من الضغوط والمخاطر على الحسابات العامة للبلاد، ما سيرفع من شعر المستثمرين بالمخاطر، وبالتالي زيادة في أقساط المخاطرة للاستثمارات في البلاد.



أبرز الشركاء في التجارة الخارجية بين البرازيل والدول العربية

الصادرات البرازيلية	المستورادات البرازيلية				البيان 20/21
	البلد	ملايين الدولارات	البلد	ملايين الدولارات	
مصر	209,35	+77,6%	المغرب	100,64	+95,5%
السعودية	143,71	-14,7%	الجزائر	60,64	+101,4%
البحرين	123,24	+48,8%	قطر	52,48	+329,9%
الإمارات	85,32	-30,5%	السعودية	39,33	+5,8%
عمان	84,47	+487,7%	الإمارات	20,92	-30,3%
غيرها	245,76	-24,1%	غيرها	54,54	+11,1%
الإجمالي	891,86	+7,4%	الإجمالي	328,55	+56,4%

ويمقدار تطور حملة التأمين والتخفيف التدريجي لتدابير التباعد الاجتماعي، يمكن توقع حدوث انتعاش في الاقتصادي الدولي، وإن كان بطبيعة الحال، ما سيعود على سلسلة التوريد العالمية للمدخلات والسلع الوسيطة والنهاية بأعلى قيمة مضافة، وهذا يبدو ضرورياً لتنوع المنتجات التي يتم تبادلها بين البرازيل والدول العربية.

يعد الانخفاض في إيرادات الشركات في عام 2020 مؤشراً على أن المعرفة الجيدة للأسوق المستهدفة، والتواصل المستمر مع الشبكات العربية، وتبني التقنيات الرقمية الجديدة هي عوامل أساسية لنجاح الأعمال التجارية، خاصة وأن العالم برمته ينظر إلى الدول العربية على أنها سوق ذات إمكانيات عالية على مستوى العديد من المنتجات والخدمات.

وبدورها صدرت الدول العربية إلى البرازيل ما قيمته 328,55 مليون دولار أمريكي (+%56,4)، مما يجعلها عاشر أهم مورّد للبرازيل، وراء الصين (4,3 مليار دولار)، وأمريكا (2,2 مليار)، والأرجنتين (782,53 مليون)، واليابان (757,18 مليون)، وغيرها من الدول. في يناير 2021، تطّور التبادلات التجارية بين البرازيل والدول العربية بنسبة 17,3%， محققة 1,22 مليار، بينما استقر رصيد الميزان التجاري عند 563,31 مليون (فائض بالنسبة للبرازيل)، وهو أقل بنسبة 9,2% من نظيره المسجل في يناير 2020.

التجارة الخارجية للبرازيل مع الدول العربية (يناير 2021 - مليارات الدولارات)

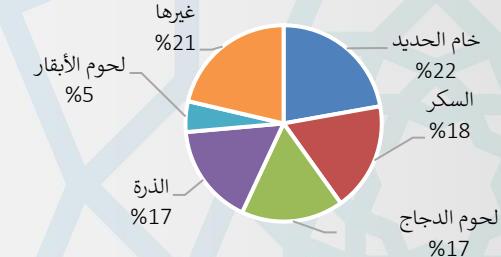
■ 2020 ■ 2021



أبرز المنتجات المصدرة من البرازيل إلى الدول العربية

المنتج	ملايين الدولارات			التباين %	
	المتراكם	يناير 2021	يناير 2021/ديسمبر 2020	المتراكם	يناير 2021/ديسمبر 2020
خام الحديد	197,95	197,95	+136,7%	+135,8%	+136,7%
السكر	159,72	159,72	-13,7%	-52,2%	-13,7%
لحوم الدجاج	150,15	150,15	-11,7%	-22,0%	-11,7%
النفارة	148,47	148,47	+90,9%	-52,8%	+90,9%
لحوم الأبقار	45,11	45,11	-30,6%	-8,7%	-30,6%
الإجمالي	891,86	891,86	+7,4%	-28,0%	+7,4%

أبرز المنتجات المصدرة من البرازيل إلى الدول العربية في
عام 2021



أبرز المنتجات التي استورتها البرازيل من الدول العربية

المنتج	ملايين الدولارات			التباين %	
	المتراكם	يناير 2021	يناير 2021/ديسمبر 2020	المتراكם	يناير 2021/ديسمبر 2020
الأسمدة	156,08	156,08	+51,8%	-18,8%	+51,8%
الوقود المعدنية	62,47	62,47	+49,7%	-47,8%	+49,7%
البلاستيك	34,31	34,31	+178,31 %	-7,4%	+178,31%
الألومينيوم	27,11	27,11	+160,1%	+21,2%	+160,1%
الكيماويات غير العضوية	10,21	10,21	+139,5%	+4,1%	+139,5%
الإجمالي	328,55	328,55	+56,4%	-61,3%	+56,4%

أبرز المنتجات التي استورتها البرازيل من الدول العربية
في عام 2021

